

صاحب الجلالة يوجه خطاباً الى الأمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز :

أعود إلى التحدث إليك، وفاء لموعد ضربته لك، لأحيطك علما بنتائج المساعي التي بذلتها في سبيل الوصول إلى حل يكفل الخروج بالبلاد من الأزمة التي انحدرت إليها وعلى أساس الائتلاف الوطني الذي دعونا إليه في خطاب العرش الأخير.

ولقد مرت ثلاثة أشهر على ندائنا لهذه الوحدة تخللتها اتصالات واستشارات قمنا بها بالأخص مع مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية ورئيسي مجلسي النواب والمستشارين ؛ وكنا حددنا في المذكرة التي سلمناها لمن استشرناهم مبادىء توجيهية اقتنعنا بحاجة الوطن الملحة إلى التعجيل بتطبيقها واعتبرناها أساسا لبرنامج تلتقي حوله جميع العناصر لتدشين عهد ائتلافي وعهد المصالحة الوطنية.

وقد تقدمت إلينا تلك الأحزاب والمنظمات والشخصيات بأجوبة كتابية درسناها باهتمام بالغ فتعذر التوفيق بين مطالبها وشروطها المتعارضة، وأتبعنا ذلك بحوار مباشر صالح لم تفض معه محاولاتنا بكل أسف إلى تحقيق الائتلاف الذي توخيناه، وكان من الطبيعي وقد تعذر تأسيس حكومة ائتلافية أن يطبق برنامج إنقاذ مع أغلبية برلمانية متماسكة واعية لمسؤولياتها، قادرة على أن تطبع البرلمان بطابع الجدية والايجابية وتعين الحكومة على مضاعفة الجهود والاسراع في تحقيق المشاريع التي تنتظر منها أيها الشعب العزيز الخير الكثير، ولكننا لم نجد الأغلبية العددية التي تكون الأداة البرلمانية اللازمة لقيام حكم مستقر ؛ وبدون الائتلاف الوطني وأمام عدم توفر البرلمان على أغلبية وجدنا أنفسنا أمام اختيارين :

— اختيار الوفاء لفضيلة الديمقراطية التي اعتبرناها دائما أفضل السبل وأجدى طريقة للعمل.

— واختيار نظام تمثيلي يتسم بطابع الجدل البرلماني غير المثمر، ويضر لو تمادى بالديمقراطية نفسها وبما نعتز به من خلق نبيل وعبقرية أصيلة وما نتميز به من كرامة وفكر خلاق.

وتأكدنا أن التلاعب في المؤسسات التمثيلية وجمودها لن يؤدي إلا للنفور من الديمقراطية والحكم عليها في حين أنها مكسب من مكاسب شعبنا نحرص على صيانتها لتوفير الشروط لمزاولتها.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام حلول كان لابد من إنتقاء أنسبها لتدارك الوضع ؛ كان في إمكاننا أن نتغاضى تاركين البرلمان يسير في الطريق السلبي الذي سار فيه ؛ ولكن لم يرتح ضميرنا لهذا الحل، لم يرتح لما نحن مطوقون به، من مسؤولية السهر على حقوق المواطنين والجماعات والهيآت، لم نرتح لما كلفنا به الدستور من أعباء ومهمات بوصفنا ملك البلاد ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها. وكان في إمكاننا كذلك أن نعيد تشكيل حكومة لنتركها تجرب حظها في الظفر بالسند البرلماني ؛ ولكننا مؤمنون على ضوء ما أسلفناه

بأن أية حكومة لن تظفر بسند برلمان انقسم على نفسه ولم يعد يتوفر على أغلبية عددية واعية لمسؤوليتها، ولم نرد أن نجازف بالبلاد في عهد من الحكم العديم الاستقرار ؛ ولم نر من المعقول أن نعدد تجارب الحكومات الفاقدة السند لتقديم الدليل المحسوس على انعدام الاستقرار الحكومي، مفضلين أن لا نقذف بمصالح الدولة والشعب في سلسلة من التجارب العقيمة التي تفضي إلى تدهور أوضاع الدولة إداريا واجتماعيا واقتصاديا ولن يترتب عليها إلا أسوأ الاثر على الضمير الخلقي لشعبنا وأوخم العواقب على سمعة وطننا. وكان في إمكاننا كحل ثالث أن نستعمل حقنا الدستوري في حل مجلس النواب وإعادة انتخابه في الأجل القصير الذي حدده الدستور، ولكننا آثرنا أن لا نعرض البلاد لهزات عنيفة بدفع الأمة لخوض معركة انتخابية مفاجئة في وقت تتأجج فيه العواطف وتطغى فيه الأغراض والمطامع، وتتضارب فيه الأهواء خصوصا والدستور يلزم بإجراء الانتخابات في أجل لا يتجاوز أربعين يوما على الأكثر. على أننا لو تغاضينا عن ذلك كله لما نتج عن إعادة الانتخابات في الوقت الراهن وضع برلماني أسلم وأشد تماسكا، ذلك أن في الدستور كما هو الآن من الفصول ما لا يساعد على ضمان سير المؤسسات البرلمانية سيرا مستقرا سليما، كما أن فيه من الثغرات والابهام ما يعرقل ذلك السير ؛ لذلك لا مناص من مراجعة تلك الفصول وتدارك هذا الخلل قصد تكميل الدستور وتحسينه.

على ضوء التجربة التي مرت لحد الآن تجتاز البلاد الآن أزمة حكم وسلطة، وهي مهددة بالتالي بعدم الاستقرار، وبحكم ما نحن مطوقون به من مسؤولية السهر على مستقبل شعبنا وضمان استمرار الدولة، وتلافيا للوضع الحالي وما ينذر به استمراره من خطورة، ارتأينا للخروج من حالة الانحلال التي تجتازها البلاد أن نستعمل حقنا الدستوري الذي يعطينا جميع الصلاحيات لاتخاذ كل تدبير يفرضه رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي وذلك بعد فترة من الزمن تسود فيها السكينة والخلود وتخمد خلالها حدة الضغائن ويخلق معها جو أكثر ملاءمة لتحقيق الوحدة الوطنية التي نريدها لتعبئة الشعب للعمل والبناء.

شعبي العزيز :

لقد وضعنا طابعنا هذا اليوم على المرسوم الذي يعلن حالة الاستثناء، على أن نتخذ وإلى حين عودة المؤسسات البرلمانية إلى سيرها الطبيعي جميع التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسيير شؤون البلاد. إن حالة الاستثناء لن يترتب عليها المساس بالحريات الديمقراطية التي ضمنها الدستور، وسيظل المجال فسيحا لنشاط الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية لمواصلة عملها المشروع دون أي انتهاك للقانون الذي يجب أن تحترم سلطته ؛ ونحن نعتمد في هذه الفترة الانتقالية أكثر من كل وقت مضى على وعي شعبنا لادراك دقة الموقف وننتظر من المنتخبين على الصعيد المحلي والاقليمي والمهني أن يعيدوا النظر في أساليب عملهم وأن ينصرفوا إلى الاضطلاع بالأمانة التي طوقهم بها ناخبوهم لتحقيق المصالح العامة التي أسست من أجلها مجالسهم. إن تجربة السنتين الماضيتين في عهد النظام البرلماني أثبتت ضرورة العمل على مراجعة بعض فصول الدستور التي تبين بالمزاولة والاستعمال أنها في حاجة للمراجعة والتعديل وذلك بعرضها عليك أيها الشعب العزيز لتقول فيها كلمتك عن طريق الاستفتاء، فالدستور ككل عمل بشري لا يتسم بالكمال وهو بالتالي قابل للمراجعة والتغيير، وعندما طرحنا عليك أيها الشعب العزيز الاستفتاء حول الدستور وحينما طالبناك بالتصويت عليه بنعم، كنا نستهدف من ذلك وقبل كل شيء أن يتم لك الظفر بهذا المكسب الوطني وأن تصبح العلاقة بين الحاكمين والمحكومين منظمة بواسطة دستور مكتوب تتم بمقتضاه إقامة نظام الملكية الدستورية التي كانت المطمح التالي لنا ولك بعد استعادة الاستقلال واسترجاع السيادة. وقد أصبحت نعمة الملكية الدستورية ولله الحمد حقا مكتسبا ومقدسا لا رجوع فيه ؛



ولن يبقى إلا أن نرضي طموحنا المشترك ليكون دستورنا أكثر استجابة لواقعنا وأسند ضمانة لديمقراطيتنا التي لن تزدهر ولن تؤتي ثمارها إلا في ظل الاستقرار والانسجام بين المؤسسات الدستورية.

شعبي العزيز :

لقد خضت في سبيل استرجاع استقلالك واستعادة كرامتك معركة لم أكن غريبا عنها، خضناها جميعا يحدونا الأمل لتحقيق غد أفضل، وليعقب عهد الحرمان والتضحيات عهد الاستمتاع بمكافأة الجهود المبذولة بسخاء ؛ ولكني أشاهد بحسرة أنه بعد عشر سنوات من الاستقلال لم تكن المكافأة دائما وللجميع على قدر التضحيات، لذلك فإن القرار الذي اتخذته وأعلنه في هذه الساعة هو أكثر في الحقيقة من مجرد تدبير اقتضته الظروف التي أسلفت الحديث عنها بل إنه قرار عزمي ويقيني بداية تحول جذري أريد أن تنعكس آثاره المباركة على شعبي ووطني.

إن هذا العهد الذي نشرع فيه هو عهد تدارك ما فات وما ضاع من وقت لانصاف الكادحين الجادين ومكافأة المضحين المخلصين، أو بكلمة وجيزة عهد إنصاف أولئك الذين يكونون السواد الأعظم من سكان بلادنا والذين يؤدون عملهم الوفي في صمت ونكران الذات والذين على سواعدهم وبفضل قرائحهم يقوم كيان هذا الوطن ويستمر بقاؤه وازدهاره ؛ إن البلاد لفي حاجة إلى حكم قوي، لفي حاجة إلى حكم عادل، لفي حاجة إلى حكم مستقر، وكل هذا يستوجب سلسلة من التدابير المستعجلة التي يجب أن تنفذ بسرعة وحزم وفعالية.

إن عهد الانحلال واللامبالاة في تسيير شؤون الدولة قد انتهى ليحل محله عهد الحكم السليم والمسؤولية، عهد يتسم فيه عمل كل فرد في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات بالجدية والضمير المهني، عهد تعود فيه للدولة حرمتها وللمسؤولين هيبتهم وللقانون سلطته المقدسة، عهد يجد فيه جميع ذوي النيات الحسنة والاستعداد الطيب مكانهم.

شعبي العزيز :

إننا أخذنا على عاتقنا أن نتحمل المسؤولية المباشرة لتسيير الحكم مضيفين هذا العبء إلى أعبائنا الثقيلة الأخرى، واضعين نفسنا وجهدنا في خدمتك، مؤمنين بأن وعيك وتعلقك بملكك وعرشك وتشوقك إلى ما سنحققه من منجزات لصالح رفاهيتك سينفخ فيك روحا جديدة للسير في النهج الذي خططناه، مؤملين أن يساعد الجميع على طي المرحلة التي نجتازها ليتأتى للبلاد عن طريق الانتخابات وفي جو سليم أن تزود بمؤسسات برلمانية بعد أن تصحح أوضاعها ويقوم اعوجاجها وتؤدى المهمة المنوطة بها بروح الجدية والايجابية.

«قل هذه سبيلي ادعو إلى الله، على بصيرة أنا ومن اتبعني»، صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألقي بالقصر الملكي بالرباط أمام الاذاعة والتلفزة

الاثنين 7 صفر 1385 ـــ 7 يونيه 1965